



منهج الزركشي في النكت

على ابن الصلاح مقارنة

مع منهج ابن حجر في نكته



د. تامر عبدالمهدي محمود حتملة

الألوكة

www.alukah.net

مَنْهَجُ الزَّرْكَشِيِّ فِي النُّكْتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ مُقَارَنَةً مَعَ مَنْهَجِ ابْنِ حَجَرٍ فِي نُكْتِهِ

Thamer HATAMLEH*

ملخص البحث

تُعَدُّ مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ عُقْدَةُ الْعُلَمَاءِ فِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، فَمِنْهُمْ مَنْ شَرَحَهَا وَمِنْهُمْ مَنْ لَخَّصَهَا وَمِنْهُمْ مَنْ وَضَعَ النُّكْتَ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ لِأَهَمِّيَّتِهَا فِي عِلْمِ الْمِصْطَلَحِ، وَكَانَ الزَّرْكَشِيُّ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ وَضَعُوا النُّكْتَ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ، قَامَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ عَلَى بَيَانِ مَنْهَجِ الزَّرْكَشِيِّ فِي نُكْتِهِ، وَتَرْتِيبِهِ لِلكِتَابِ، وَمَاذَا أَضَافَ عَلَى غَيْرِهِ فِي عِلْمِ الْمِصْطَلَحِ، وَمَاذَا اخْتَلَفَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ ابْنِ حَجَرٍ فِي النُّكْتِ وَالْمَنْهَجِ. كَلِمَاتٌ مُفْتَاخِيَّةٌ: أصول الحديث، النكت العلمية، الإمام الزركشي مقارنة مع ابن

ÖZ

Zerkeşî İle İbn Hacer'in en-Nüket Adlı Eserlerindeki Yöntemlerin Karşılaştırılması

İbn's-Salah'ın Mukaddime adlı eseri, âlimlerin hadis usûlü alanındaki dayanağı sayılır. Bu eserin hadis usûlündeki öneminden ötürü kimi âlimler onu şerh ederken, kimileri de özetlemiştir. Bazı âlimler ise onun üzerine nüket/nükteler tarzında eser yazmıştır. Söz konusu Mukaddime üzerine nükteler yazan âlimlerden biri de Zerkeşî'dir. İşte bu makale Zerkeşî'nin; Nüket'indeki metodunu, konuları sıralama tarzını, hadis usûlüne yaptığı katkıları ve aynı alanda eser veren İbn Hacer'in metodundan farklılığını işleyecektir.

Anahtar Kelimeler: Hadis usûlü, İlmî nükteler, İmam Zerkeşî, İbn Hacer.

* Yrd. Doç. Dr., Bingöl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi.

ABSTRACT

**Comparison of Methods of Zerkeşî and Ibn Hajar in his Books
Named en-Nuket**

Ibin As Salah introduction is considered as the main reference for scholars concerned in Hadith Terms; some of them explained ,others summarized and others Scrutinized this introduction due to its importance for Term science; Az Zarkashi composed (Scrutiny on Ibin As Salah book). Scrutiny is the exact thing; this study intends to show Az Zarkashi method in Scrutinizing , arranging the book ,what others precede him in this field and how Az Zarkashi differs from Ibin Hajar in Scrutiny .

Keywords: Hadith Fundamentals, Scientific Scrutiny, Imam Zarkashi, Ibin Hajar.

منهجية الباحث:

تقوم منهجية الباحث على دراسة واستقراء نكت الزركشي، ثم بيان منهجه من خلال مقدمته وما زاده من العلوم استقلاً، ومن ثم أخذ عينات من كل باب من الأبواب المقررة في البحث، ثم عقد مقارنة بين كتابي الزركشي وابن حجر في نكتهما، مع العلم أن منهج الزركشي هو الأصل في البحث ويأتي منهج ابن حجر تبعاً له.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز قيمة كتاب النكت الزركشي في ميدان مصطلح الحديث، ثم بيان ما زاده من العلوم والأبواب في علم المصطلح على ابن الصلاح وابن حجر حسب شخصيته العلمية الواسعة، وأخيراً الإسهام في ميدان علم أصول الحديث بدراسة تقارن بين كتابين لهما العنوان نفسه على مقدمة ابن الصلاح رحمهم الله أجمعين.

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة التالية: أولاً: هل اختلف الزركشي عن غيره من أصحاب النكت على ابن الصلاح؟ ثانياً: هل زاد الزركشي أبواباً جديدة من العلم سبق إليها غيره من العلماء؟ ثالثاً: بماذا اختلف الزركشي عن ابن حجر العسقلاني في نكته مع العلم أنه سبق ابن حجر في الوفاة ومتقدم عليه؟

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في المؤلفات، وفي مُحركات البحث على الشبكة العنكبوتية، لم يجد الباحث مَنْ كتب في منهج الزركشي في نكته على ابن الصلاح وما تميّز به عن غيره، أمّا منهج ابن حجر فقد كتب فيه الدكتور ربيع بن هادي المدخلي أطروحة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية 1984م.

خُطّة البحث:

المبحث الأول: منهج الزركشي في نكته.

المطلب الأول: منهجه في ضبط الأسماء وبيان المعاني اللغوية.

المطلب الثاني: حل ما يُعقّد فهمه.

المطلب الثالث: بيان قيود واحترازات في الاصطلاحات والضوابط.

المطلب الرابع: التنبيه على أمور مهمة (تتمت).

المطلب الخامس: الترجيح في بعض المسائل المطّلة وذكر الفوائد المستقلة.

المبحث الثاني: مقارنة بين منهج الزركشي وبين منهج ابن حجر في النكت

المطلب الأول: منهج الزركشي بشكل عام.

المطلب الثاني: منهج ابن حجر بشكل عام في نكته على (مقدمة ابن الصلاح).

المطلب الثالث: مقارنة بين منهج الزركشي وبين ابن حجر.

الخاتمة وأذكر فيها النتائج التي توصلت إليها.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله؛ بلغ الرسالة، وترك الناس على المحجة البيضاء، وبعد؛

فقد هيا الله عز وجل رجالاً يذودون عن دينه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، فقام هؤلاء العلماء بوضع قواعد وقوانين لرواية الحديث، وهذه القوانين يمكن من خلالها تمييز الحديث المقبول من الحديث المردود، وبدأت هذه القوانين قليلة ثم أخذت بالتوسّع حتى استقرّ هذا العلم باسم (علم مصطلح الحديث)، فكان أول من صنف مؤلفاً مستقلاً في هذا العلم القاضي أبو محمد الرامهرمزي (ت 360هـ) في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)، ثم ظهر بعده الكثير من العلماء والمصنّفات، حتى جاء أبو عمرو وعثمان ابن الصلاح (ت 643هـ)، ونظر في تلك المؤلفات فوجد أن كل مؤلف لم يستوعب علوم الحديث كافة، ولم يُحدد اصطلاحات جامعة في ذلك العلم، وأن كل مؤلف لزم جانباً من علم المصطلح فأجتهد في وضع (مقدمته) في خمسة وستين نوعاً من أنواع علوم الحديث، فجمع شتات هذا العلم وقيده حتى أصبح كتابه مدار علم المصطلح وديوان العلماء في مصطلح الحديث، فأصبح العلماء يعتنون بهذا الكتاب، فتجد منهم من نظمه شعراً، ومنهم من اختصره، ومنهم من قيّده، ومنهم من نكّته عليه، كالزركشي وابن حجر¹.

وفي هذا البحث أردتُ بيان منهج إمام من الأئمة في كتابه وما زاده من أبواب العلم استقلالاً، ثم مقارنة مع غيره من الأئمة الذين قاموا بوضع النكت على المقدمة؛ ألا وهو (النكت على ابن الصلاح) للإمام بدر الدين الزركشي، ثم مقارنة بـ (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر العسقلاني لتشابه اسم الكتابين والمقارنة بين المنهجين بشكل عام، وبيان مواضع التشابه والاختلاف بينهما رحمهما الله تعالى، مع تقارب الزمان بينهما، فالنكت العلمية المؤلفة على

¹ نظم العراقي المقدمة في ألفيته وشرحها في (التبصرة والتذكرة)، والإمام النووي اختصر المقدمة في كتاب (تقريب النووي) وشرح السيوطي تقريب النووي بكتابه (تدريب الراوي)، ثم جاء ابن كثير وحُصّص المقدمة في (اختصار علوم الحديث)، وكذا العراقي قيدها في (التقييد والإيضاح)، وغيرهم نجح على منوالهم وكل على منهجه.

مقدمة ابن الصلاح هي محطُّ نظر العلماء دائماً، فالله وحده أسأله التوفيق والسداد وعليه الاعتماد، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ترجمة الإمام الزركشي :

الإمام الزركشي هو الإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، ولد عام 745هـ، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، يُعدُّ من كبار علماء الشافعية في الفقه والأصول، تلقَّى علمه على علماء أجلة كالشيخ علاء الدين مغلطاي وابن كثير، له مؤلفات لا تُحصى في شتَّى العلوم، المطبوعة منها يربو على خمسة وثلاثين مؤلفاً، توفي رحمه الله سنة 794هـ ودفن في مصر².

المبحث الأول: منهج الزركشي في نكته.

قبل الشروع في بيان منهج الإمام الزركشي رحمه الله لا بدَّ من تعريف النكت لغةً واصطلاحاً، النكت لغةً:

النَّكْتُ في اللغة هو أَنْ تَنْكُتَ بقضيب في الأرض فتؤثِّرَ بطرقه فيها، وفي الحديث: (بَيِّنَا هو يَنْكُتُ إذ انتبه)³؛ أي يفكر ويحدِّث نفسه⁴.

النكت اصطلاحاً:

النكتة: (هي مسألة لطيفة أخرجت بدقَّة ونظر وإمعانٍ، من نكت رحمه بأرض إذ أثر فيها، وُثِّمَت المسألة الدقيقة نكتة لتأثير الخواطر في استنباطها)⁵.

وقد دأب العلماء في كل فنٍّ من الفنون على كتابة النكت العلمية وإبراز الدقائق العلمية لأهل العلم، وهذا يبيِّن مدى براعة المؤلف ودقَّته في النظر والتأليف.

المطلب الأول: منهجه في ضبط الأسماء وبيان المعاني اللغوية.

دأب العلماء في ضبط ما اختلف من الأسماء وبيان المعاني في بعضها، وذلك لضرورة التمييز بين الرواة، وحتى لا يحصل لبس في قراءة الاسم، أو يُنسب شخص لغيره، أو يحكم على

² للمزيد انظر: الأذنوي، أحمد، طبقات المفسرين، ج1، ص302، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ط أولى - 1997م. / الحنبلي، عبد الحمي بن عماد، شذرات الذهب، ج6، ص335، مكتبة القدسي - القاهرة 1305هـ. / الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج6، ص60-61، دار العلم للملايين - بيروت - ط الخامسة عشر - 2002م..

³ لم أقف على هذا اللفظ في حديث بعينه، وإنما جعل البخاري في كتاب الأدب باباً مئاه (باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض).

⁴ ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ابن منظور، ج2، ص100، مادة (نكت)، دار صادر - بيروت - ط أولى - د.ت..

⁵ الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، الجرجاني، ج1، ص316، دار الكتاب العربي - بيروت - ط أولى - 1405هـ.

راوٍ بضعف وفي الأصل هو ثقة، وما ذاك إلا لاشتراكهما بالاسم، هذا الأمر يحصل بل وقد حصل لكثير من العلماء، وكذا يحصل الوهم في القراءة كلمة غير الاسم كـ (حباله) بفتح الحاء وبضمها وهكذا، وهذا ما قصده الزركشي في ضبط الأسماء، فهو يشرحها ويوضح معناها؛ وهكذا يسير في منهجه.

أمثلة على ضبط الأسماء وبيان المعاني اللغوية:

1 - ذكر ابن الصلاح في بداية المقدمة في فضل علم الحديث وحامله كلاماً وكان منه: (وإنَّ علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة وأنفع الفنون النافعة يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعني محققو العلماء وكمثلهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذلتهم وسفلتهم).⁶

قال الزركشي مُعلِّقاً على (رذلتهم وسفلتهم) قال: (الرذالة بِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِ الدَّالِّ الْمُعْجَمَةِ هُوَ الرَّذِيءُ وَالرَّذِلُ الدُّونُ الْحَسِيسُ قَالَ الرَّخْشَرِيُّ فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ: رَجُلٌ رَذُلٌ وَمَرْدُودٌ وَهُوَ الدُّونُ فِي مَنْظَرِهِ وَحَالَاتِهِ وَقَدْ رَذُلَ رَذُولَةً وَرَذَالَةً وَرَذُلٌ وَرَذُلٌ وَقَوْمٌ أَرَذَالٌ وَالسَّفَلَةُ - يَفْتَحُ السَّيْنُ وَكَسَرَ الْقَاءَ - هُمُ السَّقَاطُ مِنَ النَّاسِ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَلَا يُقَالُ هُوَ سَفَلَةٌ لِأَنَّهَا جَمْعٌ وَالْعَامَّةُ تَقُولُ رَجُلٌ سَفَلَةٌ مِنْ قَوْمٍ سَفَلٍ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: وَبَعْضُ يُخَفَّفُ فَيَقُولُ سَفَلَةٌ فَيَنْقَلُ كَسْرَةُ الْقَاءِ إِلَى السَّيْنِ وَكَسَرَ الْقَاءِ وَهُوَ اسْمٌ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ).⁷

2 - قول ابن الصلاح: (مغانيه بأهله أهلة)⁸:

قال الزركشي: (المغاني - بالغين الْمُعْجَمَةِ - كَذَا الرَّوَايَةُ عَنْ خَطِّ الْمُؤَلِّفِ وَهِيَ الْمَوَاضِعُ الَّتِي كَانَ بِهَا أَهْلُهَا وَأَحَدُهَا مُغْنِي كَذَا قَالَهُ فِي الصَّحَاحِ).⁹

3 - قول ابن الصلاح في الحديث الضعيف: (ثم ما عدم فيه جميع الصفات هو القسم الأخير الأرذل)¹⁰، قال الزركشي: (هو بكسر الحاء وقصر الألف - الآخر-) قال في الصحاح: يقال في شتم: أبعد الله الآخر، وفي حديث ماعز رضي الله عنه: (إِنَّ الْآخِرَ زَنَا).¹¹

قال الزركشي: (برديج على مثال فعليل يَفْتَحُ أَوَّلُهُ بِلِدَّةٍ بَيِّنْهَا وَبَيْنَ بَرْدَةٍ نَحْوِ أَرْعَةِ عَشْرِ فَرَسَخًا إِلَيْهَا يَنْسَبُ هَذَا الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ هَازُونَ الْبَرْدِيجِيُّ.....، وَمَنْ يَنْحُو بِهَا نَحْوُ

⁶ الشهرورزي، عثمان بن عبد الرحمن، المقدمة، ج1، ص3، مكتبة الفارابي، القاهرة، ط أولى، 1984م.

⁷ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، النكت على المقدمة، ج1، ص24، مكتبة أضواء السلف - الرياض - ط أولى - 1419 هـ - 1989م.

⁸ الشهرورزي، المقدمة، ج1، ص3.

⁹ الزركشي، النكت، ج1، ص39.

¹⁰ الشهرورزي، المقدمة، ج1، ص25.

¹¹ الزركشي، النكت، ج1، ص393/ والحديث أخرجه: الطيالسي، سليمان بن داود، المسند، مسند أبي هريرة، ج4، ص218، حديث 2595، دار هجر، مصر 1999م/ النسائي، أحمد بن شعيب، مسند الكبير، ج1، ص218، حديث 7140، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى، 1421 هـ - 2001م.

أوزان كَلَامِ الْعَرَبِ كسر أولها نظرا إلى أنه لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فعِليل - بِفَتْحٍ قَلت في العباب للصاغاني بريدج - بِكسر الباء - بليدة بأقصى أذربيجان والعامية يفتحون باءها¹².

5 - قال ابن الصلاح في النوع الثاني عشر: (التدليس، التدليس قسمان)¹³.
قال الزركشي مُعَلِّقاً: (قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الدَّلَسِ وَهُوَ الظَّلَامُ وَنَقَلَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَتْحِ الْقَشِيرِيُّ فِي كِتَابِ (اِقْتِنَاصِ السَّوَانِحِ) عَنْ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ التَّدْلِيسِ اسْمٌ ثَقِيلٌ شَنِيعٌ الظَّاهِرُ لَكِنَّهُ حَقِيقُ الْبَاطِنِ سَهْلُ الْمَعْنَى)¹⁴.

وهكذا كان دأبُ الزركشي في نكته؛ فإذا وجد اسماً لَعَلَّم يُخْتَلَفُ فِي قِرَاءَةِ اسْمِهِ بَيِّنَةً، وإذا كان اسماً لَعَلَّم بَيِّنَةً، وهذا مما اختلف فيه الزركشي عن غيره فلم يهتم أحدٌ ممن علق أو اختصر (مقدمة ابن الصلاح) بهذا الجانب كما غني به الزركشي، وما ذاك إلا لعناية الزركشي بالعلوم الأخرى، فهو على عكس من قام بالتعليق على المقدمة، فمُعْظَمُ مَنْ علق عليها - على حالته - لم يؤلف في علوم أخرى كالزركشي، وكذا عناية الزركشي باللغة والتفسير، فنهج على ذلك في كافة العلوم التي يؤلف فيها.

المطلب الثاني: كيفية حل ما يُعقد فهمه.

قصد به الزركشي - أي ما ذكره ابن الصلاح مبهماً ويُعقد فهمه أو يستشكل - توضيح كلام لا يفهمه القارئ أو يصعب عليه فهمه لأمر من داخل النص، أو من خارجه، فيحاول الزركشي حل هذا الاشكال في الفهم، إما من خلال اجتهاده وعلمه، وإما من خلال كلام العلماء.

ومثال ذلك المنهج:

1 - قول ابن الصلاح: (الصَّحِيحُ يَتَنَوَّعُ إِلَى مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ وَمُخْتَلَفٍ فِيهِ)¹⁵.
قال الزركشي: (أَيُّ مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِتِّصَالِ فِيهِ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْمَرَاسِيلَ وَعَدَمَهُ عِنْدَ مَنْ قَبْلَهُ وَاشْتِرَاطِ عَدَمِ الشَّدُوذِ وَالْعَلَّةِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَعَدَمِ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ)¹⁶.

من هنا نرى كيف بيّن الزركشي هذا الكلام المبهم من ابن الصلاح، وماذا غنى به فنى الزركشي كيف يدقق في المعنى حتى لا يقع القارئ في لبس أو إشكال في توجيه الكلام، فالصحيح على درجات وأنواع، وهذا على مذاهب عند العلماء، ففي قبول المرسل مذاهب، ومن قبله بشروط يلحقه بالصحيح ومن لم يقبله يلحقه بالضعيف، وكذا كما قال في وجود العلة والشذوذ في الحديث، ومذاهب المحدثين والفقهاء في ذلك.

- قول ابن الصلاح في التنبيهات على الحديث الحسن:

(أحدها: الحسن يتقاصر عن الصحيح)¹⁷.

¹² الزركشي، النكت، ج2، ص34.

¹³ الشهرورزي، المقدمة، ج1، ص42.

¹⁴ الزركشي، النكت، ج2، ص69.

¹⁵ الشهرورزي، المقدمة، ج1، ص10.

¹⁶ الزركشي، النكت، ج2، ص125.

قال الزركشي مُعلِّقاً بعدها: (يُغني من جهة الرُّبُوعِ حَتَّى وَلَوْ تَعَارَضَ حَسَنٌ وَصَحِيحٌ قَدَمَ الصَّحِيحِ وَإِلَّا فَهُمَا مَسْتَوِيَانِ فِي الإِخْتِجَاحِ بِمَا كَمَا سَيَأْتِي فِي التَّاسِعِ مِنْ كَلَامِهِ وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ تَقْلِيمُ التَّاسِعِ إِلَى هَا هُنَا فَإِنَّهُ أَنْسَبُ) ¹⁸.

وقريب من هذا المعنى الذي ذكره الزركشي ذكره قبله ابنٌ دقيق العيد في (الاقتراح) فأشار إلى أن الصَّحِيحَ ينقسم إلى أقسام يُدرج تحته الصحيح والحسن فيقدم الأقوى ¹⁹.
3- قول ابن الصلاح في الحديث المعلوم: (وسمى الترمذي النسخ علة) ²⁰.
علّق الزركشي شارحاً: (لعل الترمذي يريد أنه علة في العمل بالحديث، لا أنه علة في صحته، لا اشتغال الصحيح على أحاديث منسوخة، ولا ينبغي أن يجري مثل ذلك في التخصيص) ²¹.

وشارك الزركشي غيره في تفسير قول الترمذي، منهم سراج الدين الأنصاري في (المقنع) ²²، والعراقي في (شرح التبصرة والتذكرة) ²³، والصنعاني في (توضيح الأفكار) ²⁴.

المطلب الثالث: بيان قيود واحترازات في الاصطلاحات والضوابط.

وجد الزركشي كغيره من العلماء ابن الصلاح يذكر بعض المصطلحات والرسوم ولا يبينها بدقة، وليس ذلك نقصاً في زمانه أو بنظره، لأنَّ الأمر قد يظهر بمجرد النظر، أو بظنه أنَّ هذا المصطلح ليس بحاجة إلى قيود واحترازات، أو أنه ليس بحاجة إلى تعريف.
أمّا في زمن الزركشي فقد رأى الزركشي بأنَّه يجب وضع قيود واحترازات لبعض الكلمات والاصطلاحات والجمل التي ذكرها ابن الصلاح في المقدمة، فعمل الزركشي على ذلك في نكته ووضع ذلك في منهجه كما رأينا، وهو لا يقصد كل شيء، بل ما يراه بنظره بأنَّه بحاجة إلى وضع قيود واحترازات.

¹⁷ الشهوروزي، المقدمة، ج1، ص20.

¹⁸ الزركشي، النكت، ج1، ص319.

¹⁹ ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص9، بتصرف، دار الكتب العلمية - بيروت - ط ثانية - 1427 هـ - 2006 م / العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص156، دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - 1423 هـ - 2002 م.

²⁰ الشهوروزي، المقدمة، ج1، ص52.

²¹ الزركشي، النكت، ج2، ص215.

²² الأنصاري، سراج الدين عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث، ج1، ص220، دار فواز للنشر - السعودية - ط أولى - 1413 هـ.

²³ العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ج1، ص290.

²⁴ الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، توضيح الأفكار، ص26، المكتبة السلفية - المدينة المنورة - د. ط - د. ت.

نماذج على ذلك :

1 - قال ابن الصلاح في تعريف الحديث الصحيح: (فهو المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً)²⁵.

علق الزركشي بقوله: (بنقل العدل):

(اخترز به عما اتصل سنده بغير العدل وهو قسمان أحدهما: الحسن فإنه اتصل سنده لكن لا يخفى عن مستور لم تثبت عدالته، الثاني: ما اتصل سنده بنقل غير العدل فإنه ضعيف)²⁶.

قلت: وهل إذا اتصل السند بنقل المستور يبقى الحديث حسناً؟ لا يكون الحديث حسناً بذلك، فإن الجرح في العدالة لا ينجر، فالحديث هنا ضعيف من جهتين: الجهالة (فالراوي مستور)، وعدم ثبوت العدالة.

2 - قوله: (الضابط) علق عليه الزركشي: (خرج عنه من ليس بضابط وهو من كثرت مخالفته لرواية الثقات المتقين وخرج عنه أيضاً من ليس بضابط ولكنه لم يبعد عن درجة الضابط فإنه إذا روى حديثاً كان حسناً ولم يكن صحيحاً لأن من شرط الصحيح أن يكون رواه ضابطاً)²⁷.

نرى عناية الزركشي ببيان القيد في معنى (الضابط، والعدل) وما يدور حوله من أحكام وأسئلة ترد في مقام ذكرهما.

تنبيه: ذكر الزركشي بعض القيود واعتراضات منه على تعريف ابن الصلاح للحديث الصحيح: أحدها: اشتماله - على الإسهاب، ولو قال: بنقل الثقة عن الثقة لاستغنى عما ذكر، لأن ذلك معنى الثقة.

الثاني: أن الراوي الصدوق الذي لم يبلغ درجة أهل الحفظ والإتقان إذا روي حديثه من وجه آخر يرتقي من الحسن إلى الصحيح.

الثالث: خروج الصحيح المختلف فيه عن هذا التعريف²⁸.

قلت: في الأمر الثالث الذي ذكره الزركشي آنفاً نظراً؛ لأن ابن الصلاح وبعده العراقي في (التقييد) ذكروا ما ذكره، وإن كان تلميحاً وذلك بقول ابن الصلاح: (وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسلة)²⁹.

²⁵ الشهرورزي، المقدمة، ج1، ص9.

²⁶ الزركشي، النكت، ج1، ص98.

²⁷ الزركشي، النكت، ج1، ص98.

²⁸ الزركشي، النكت، ج1، ص100 - 101 بتصرف.

²⁹ الشهرورزي، المقدمة، ج1، ص9/ العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح، ص21، دار الفكر - بيروت - ط أولى - 1389هـ - 1970م.

3 - قول ابن الصلاح في تعريف الموقوف: (وهو ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)³⁰.

- علق عليه الزركشي: (هَذَا التَّعْرِيفُ غَيْرُ صَالِحٍ إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا يَرَوَى عَنِ الصَّحَابِيِّ مِنْ قَوْلِهِ مُؤَقَّوفاً فَقَدْ تَظْهَرُ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي رَفْعَهُ لَكُونِهِ بِمَّا لَا جَهْلَ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ إِلَّا تَوْقِيفاً كَقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - فَضِضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، وَهَذَا اخْتِجَ الشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ هَذَا فِي الْجَدِيدِ وَأَعْطَاهُ حَكَمَ الْمُزَوَّعِ مَعَ نَصِّهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ)³¹.

وهكذا نجد الزركشي يبين ويقيد الاصطلاحات والجمل من ابن الصلاح، وحتى لا يتطرق إليها الوهم خلال القراءة والنظر، وإما أن يخالف الزركشي ابن الصلاح ويُعلّق على بعض الكلام الذي يذكره ابن الصلاح ثم يبين موقفه.

المطلب الرابع: التنبيه على أمور (تتمات وزيادات مهمة).

ذَكَرَ الزُّرْكَشِيُّ بَعْضَ الْأُمُورِ الْمَهْمَةِ - بنظره - واستدركها على ابن الصلاح، وذلك

يشمل

- إمّا أبواباً جديدةً من العلم لم يذكرها ابن الصلاح وهي بنظره أهم من بعض الأمور التي أفردها ابن الصلاح بالذكر.
 - وإمّا تتمات على بعض العلوم التي ذكرها في المقدمة، أو تتميم لنقص حصل في نقل معلومة أو بطريقة توصيلها.
- أمثلة على ذلك:

1 - ذكر الزركشي عند ابن الصلاح تقسيم كتابه وفهرست أنواعه وعددها، ثم نقل عن الحازمي أن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة، تقرب من مائة نوع، وكل نوع مستقل، ثم ذكر بعدها - أي الزركشي - أنواعاً من العلوم زيادة على ابن الصلاح فقال: (وأقول: الأول: من لم يرو إلا عن شخص واحد، وهذا من عكس الذي ذكره وأندر، ومن ذلك: عبد الحميد بن أبي العشرين عن الأوزاعي، وفيه عاصم بن حمزة عن علي بن أبي طالب - الثاني: رواية الصحابة عن

³⁰ الشهرورزي، المقدمة، ج1، ص27.

³¹ أخرجه: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، كتاب تقصير الصلاة، التقصير، باب يقصر إذا خرج من موضعه وفي كتاب فضائل الصحابة، باب التاريخ، ج3، ص1431، حديث 3720، دار ابن كثير - بيروت ط الثالثة - 1407 هـ - 1987م / ومسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين، ج1، ص478، حديث 68، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط. د. ت. / وأبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين، ج1، ص384، حديث 1198، دار الفكر - بيروت - ط. د. ت. / والنسائي، أحمد بن شعيب، السنن، كتاب الصلاة، باب أين فرضت الصلاة، ج1، ص224، حديث 453، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط ثانية - 1406 هـ - 1986م / وغيرهم من أصحاب الأصول والحديث المتفق على صحته.

بعضهم البعض، وقد أدرجه المصنف - ابن الصلاح - في المديح وقد يكون في السند ثلاثة صحابة أو أربعة أو خمسة، الثالث: رواية الصحابة عن التابعين - وقد أدرجه المصنف في رواية الأكاير عن الأصاغر، الرابع: رواية التابعين بعضهم عن بعض وهذا النوع ليس ما يقول فيه النووي في شرح مسلم في هذا الإسناد لطيفة ويذكره ومنه حديث من يرد هوان فُرِش أهانه الله أخرجه الترمذي في المناقب بإسناد فيه خمسة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، الخامس: معرفة من اشترك من رجال الاسناد في فقه أبلد أو اقليم، السادس: معرفة أسباب الحديث الخ³²، حتى ذكر ثلاثة عشر نوعاً، يوافق على أكثرها بالأهمية، وقد صنف العلماء بما قاله الزركشي كتاباً مستقلة كأسباب ورود الحديث وغيرها من العلوم، وما ذكره هو من الأهمية بمكان.

ومن الأمور المهمة التي ذكرها وهي من زيادات الزركشي على ابن الصلاح وفي علم المصطلح وهي الثاني عشر: الكلمات المفردة التي اخترعها النبي صلى الله عليه وسلم كقوله في غزوة أوطاس: (الآن حمي الوطيس)³³، وقوله: (مات حتف أنفه)³⁴، وقوله: (لا يُلْدَغ المؤمن من جحش مرتين)³⁵، وغيرها من الألفاظ، وهذا مما سبق له الزركشي واخترعه، وهو علم جليل يحتاج إلى تأصيل واستقراء لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ويذكر في مؤلف مستقل - والله أعلم - وقد أشار بعض العلماء قبله إشارة إلى بعضها، ولم يجمعوا تلك الألفاظ، كالحاكم والبيهقي وغيرهم، تعليقاً على بعض الأحاديث، ولكنهم لم يجمعوا كما ذكرنا.

³² الزركشي، انكت، ج1، ص 62-84.

³³ أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، في كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، ج3، ص 1398 - حديث 1775 / وابن حنبل، أحمد بن حنبل، المسند، مسند العباس رضي الله عنه، ج1، ص 207، حديث 1775 ، مؤسس قرطبة - القاهرة - دط - دت / والحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله، المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة، ذكر إسلام العباس، ج 3، ص 370، حديث 5418، دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - 1411هـ - 1990م / وابن حبان، محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان، كتاب أخباره عن مناقب الصحابة، ج 15، ص 523، حديث 7049، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ثانية 1414هـ - 1993م / وغيرهم من أصحاب الأصول، الحديث صحيح.

³⁴ أخرجه: ابن حنبل، المسند، حديث عبد الله بن عتيك رضي الله عنه، ج4، ص 36، حديث 16461 / والحاكم، المستدرك، كتاب الجهاد، ج2، ص 97- حديث 2445 / والطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، ج2، ص 191، حديث 1778، مكتبة العلوم والحكم - الموصل - ط ثانية - 1404هـ - 1983م / والحديث ضعيف - والله أعلم - لتفرد محمد بن إسحاق به وهو مُدْلَس وقد عنعن، ولم يصححه أحد من العلماء.

³⁵ أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب لا يلدغ المؤمن من الحجر مرتين، ج5، ص 27، حديث 5782 / ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الزهد، باب لا يلدغ المؤمن من الحجر مرتين، ج 4، ص 229، حديث 1998، والحديث صحيح.

2 - قول ابن الصلاح في فوائد المستخرجات: (ثم إنَّ التخاريح المذكورة يُستفاد منها فائدتان: إحداها: علوُّ الإسناد، والثانية: الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمتات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريح لأنها واردة بالأسانيد الثابتة)³⁶. قال الزركشي مستدرَكًا ومُتَمِّمًا للفائدة: (أهمل ثالثة وهي: زيادة قوة الحديث بكثرة الطرق، ذكرها النووي في مختصره)³⁷. قلت (الباحث): ولكن هذه الفائدة ذكرها ابن الصلاح في (صيانة صحيح مسلم)³⁸، وذكر العراقي أيضاً تكثر طرق الحديث لِيُحتَجَّ بها عند التعارض³⁹، وزاد عليهم السيوطي فوائد أخرى منها: أن يكون مُصنَّفُ الصحيح روى عَمَّنِ اختلط، ولم يبيِّن هل سماع ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط، أو بعده؟ فيبيِّنُه المستخرج إمَّا تصريحاً، أو بأنَّ يرويه عنه من طرق مَنْ لم يسمع منه إلَّا قبل الاختلاط.

ومنها: أن يروي في الصحيح عن مدلسٍ بالعنونة، فيرويه المستخرج بالتصريح بالسماع، ومنها أن يروي عن مُبْهَمٍ: كحدثنا فلان أو رجل فيعيِّنه المستخرج، ومنها أن يروي عن مهمل: كمحمد، فيميزه⁴⁰.

3 - قول ابن الصلاح: (التدليس قسمان)⁴¹. قال الزركشي معلقاً: (كَيْسَ كَمَا قَالَ بَلْ هُوَ أَقْسَامٌ وَنَسْتَكَلِّمُ عَلَى مَا أَهْمَلَهُ....، أحدها: تدليس الإسقاط وهو ألا يُسْقِطَ شَيْخُهُ لَكِنْ يُسْقِطُ مَنْ بَعْدَهُ لَكُونَهُ رَجُلًا ضَعِيفًا أَوْ صَغِيرَ السِّنِّ لتحسين الحديث بإسقاطه ذكره الخطيب قَالَ وَكَانَ الْأَعْمَشُ وَالثَّوْرِيُّ⁴² وَبَقِيَّةٌ يَفْعَلُونَ هَذَا النَّوعَ. القسم الثَّانِي: تدليس البِلَادِ كَمَا إِذَا قَالَ حَدَّثَنِي فَلَانٌ بِالْعِرَاقِ يُرِيدُ مَوْضِعًا بِأَخِيم، وبزيد يُرِيدُ مَوْضِعًا بِقُوصٍ⁴³ أَوْ بِحَلَبٍ يُرِيدُ مَوْضِعًا بِالْقَاهِرَةِ أَوْ بِالْأَنْدَلُسِ يُرِيدُ مَوْضِعًا بِالْقَرَفَةِ،

36 الشهرورزي، المقدمة، ج1، ص10.

37 الزركشي، النكت، ج1، ص231.

38 الشهرورزي، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم، ص23، دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - 2003م - 1424هـ.

39 العراقي، التقييد والإيضاح، ج1، ص32.

40 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ص101، دار إحياء التراث - بيروت - ط أولى - 1421هـ - 2001م.

41 الشهرورزي، المقدمة، ج1، ص42.

42 لم يُذكر عن الثوري أنه ممن يفعل ذلك، وإنما ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية في مراتب المدلسين، قال ابن حجر: (المرتبة الثانية: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس الا عن ثقة كابن عيينة) العسقلاني، أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص13، مكتبة المنار - الأردن، د. ط، د. ت.

فَهَذَا أَحْفُفُ الْأَقْسَامِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ كَرَاهَةٍ لِإِبْهَامِهِ الْكَذِبَ وَالتَّشْبِيعَ بِمَا لَمْ يُعْطَ، الثَّالِثُ: جَعَلَ ابْنَ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ (الإحكام) مِنْ أَقْسَامِ التَّدْلِيلِ: أَنْ يَعْمِدَ الْحَافِظُ الْعَدْلَ إِلَى حَدِيثٍ فَيَحْدِثُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَذَاكِرَةِ أَوْ الْفِتْيَا أَوْ الْمَنَازِلَةِ وَلَا يَذْكُرُ لَهُ سَنَدًا وَزَيْمًا اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ رُؤَايَاهُ [وَزَيْمًا أَسْنَدُهُ وَزَيْمًا أَرْسَلَهُ] قَالَ: فَهَذَا [لَا يَضُرُّ رَأْيَهُ وَرُؤَايَتَهُ] شَيْئًا وَسَوَاءٌ قَالَ أَخْبَرَنَا فَلَانٌ أَوْ عَنْ.... الرَّابِعُ التَّدْلِيلُ الْحَقِّي وَلَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْمَدَقُّ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ وَمَنْ أَمَثَلْتَهُ أَهْمُ اخْتَلَفُوا فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ⁴⁴.

قلت: ومما فات المؤلِّفين وذكره غيرهما تدليس العطف: وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتراكا فيه، ويكون سمعه من واحد، فيروي عنه ويعطف الثاني عليه فيؤوهم أنه سمعها منهما.

الثاني تدليس السكوت: وهو أن يروي الراوي حديثاً فيسكت أثناء السند ثم يقول اسماً لشيخ فيؤوهم أنه سمع منه⁴⁵.

المطلب الخامس: الترجيح في بعض المسائل المُنْطَلِقة وذُكِرَ الْفَوَادِ الْمُسْتَقْلَةِ.

الناظر إلى ما عُلقَ على ابن الصلاح يجد أن بعض العلماء وافقه، وبعضهم اعترض عليه، والبعض شرح ما ذكره وبينه وزاد عليه أموراً أخرى لم يذكرها ابن الصلاح، فعلى سبيل المثال: قد يذكر ابن الصلاح مذهباً أو مذهبين في مسألة ما، أو يذكر تعريفاً لِعِلْمٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بَابٍ مُعَيَّنٍ، فيأتي العلماء بعده فيعترضون أو يؤيدون أو يزيدون عليه، وهذا ما سار عليه الزركشي أيضاً، فعندما يذكر شيئاً يوبعه ذِكْراً وشرحاً واستقصاءً للفائدة، ثم يذكر فوائد مستقلة وهي كالنكت التي يذكرها ابن حجر في نكته، وقد ذكر الزركشي أكثر من عشرين فائدة أثناء كلامه ولهذا سمي كتابه النكت أي الفوائد.

نماذج على ذلك:

⁴³ قوص: بالضم ثم السكون وصاد مهملة وهي قبطية وهي مدينة كبيرة عظيمة واسعة قصبة صعيد مصر بينها وبين القسطنطين اثنا عشر يوماً وأهلها أرباب ثروة واسعة وهي محط التجار القادمين من عدن وأكثرهم من هذه المدينة وهي شديدة الحر لقرىها من البلاد الجنوبية وبينها وبين فقط فرسخ وهي شرقي النيل بينها وبين بحر اليمن خمسة أيام أو أربعة وقوص في الإقليم الأول وطولها من جهة المغرب خمس وخمسون درجة وثلاثون دقيقة وعرضها أربع وعشرون درجة وثلاثون دقيقة، انظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، ج 4، ص 413، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.

⁴⁴ الزركشي، النكت، ج 2، ص 68، ص 111 بتصرف يسير.

⁴⁵ الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص 105، دار الكتب العلمية - بيروت - ط ثانية - 1397 هـ - 1977م / ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على ابن الصلاح، ص 244، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - ط أولى - 1404 هـ - 1984م / السيوطي، تدريب الراوي، ص 197 / الصنعاني، توضيح الأفكار، ج 1، ص 350 / السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيب شرح ألفية الحديث، ج 1، ص 184، دار الكتب العلمية، لبنان، ط أولى، 1403 هـ.

- 1 - قول ابن الصلاح (عن إسحاق بن راهويه)⁴⁶.
عَلَّقَ الزُّرْكَشِيُّ (على راهويه): (فيه أمور: إِحْدَاهَا يَجُوزُ فِي رَاهَوِيَّةِ فَتْحِ الْمَاءِ وَالْوَاوِ وَإِسْكَانِ الْيَاءِ وَيَجُوزُ ضَمُّ الْمَاءِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ وَفَتْحُ الْيَاءِ وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمُخْتَارُ)⁴⁷ أَي رَاهَوِيَّةِ.
- 2 - نقل ابن الصلاح عن البخاري في أَصَحِّ الْأَسَانِيدِ (مالك عن نافع عن ابن عمر)⁴⁸، قال الزركشي: (هَذَا يُسَمَّى سِلْسِلَةَ الذَّهَبِ وَفِي هَذَا الْإِطْلَاقِ عَنْهُ نَظَرٌ فَفِي ذِمِّ الْكَلَامِ لِلْهَرَوِيِّ قَالَ الدَّوَّاسِيُّ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ أَبُو الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ دِيْبَاجَ خُسْرَوَانِي)⁴⁹.
- 3 - خالف الزركشي ابن الصلاح كغيره من العلماء في تصحيح الأحاديث، فمن المعلوم أنَّ ابن الصلاح قد تَوَقَّفَ في تصحيح الحديث؛ وقال بعدم تصحيح الأحاديث في عصره وبعده، وذلك في الأحاديث التي لم يتكلم فيها العلماء ولم يذكرها فيها كلاماً، فقال الزركشي: (مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِصِحَّتِهِ لضعف الأهلِيَّةِ فِي هَذِهِ الْأُزْمَةِ لَا نَعْرِفُ لَهُ فِيهِ سَلْفًا، وَالظَّاهِرُ جَوَازُهُ، وَلَعَلَّهُ بَنَاهُ عَلَى جَوَازِ خُلُوِّ الْعَصْرِ عَنِ الْمُخْتَلَفِ الْمُطْلَقِ وَالصَّوَابِ خِلَافَهُ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْأَظْهَرُ عِنْدِي جَوَازُ التَّصْحِيحِ لِمَنْ تَمَكَّنَ وَقَوِيَ مَعْرِفَتُهُ أَنْتَهَى، وَعَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَقَدْ صَحَّحَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَحَادِيثَ لَمْ نَجِدْ لِمَنْ تَقْدِمُهُمْ فِيهَا تَصْحِيحاً كَابْنِ الْقُطَّانِ وَتَلْمِيذِهِ ابْنِ الْمَوَاقِ وَالضِّيَاءِ الْمُقَدِّسِيِّ وَالزُّكِّي الْمُنْدَرِيِّ وَالْمَزِّي)⁵⁰.
- وهو ما رجَّحه الزركشي ومن قبله النووي؛ ثُمَّ مِنْ قَبْلَهُمْ فِي عَصْرِ ابْنِ الصَّلَاحِ ابْنُ الْقُطَّانِ صَاحِبُ كِتَابِ (الْوَهْمُ وَالْإِيْهَامُ) وَكَذَا ضِيَاءُ الدِّينِ الْمُقَدِّسِيِّ صَاحِبُ (الْمُخْتَارَةِ) وَكَذَا الْمُنْدَرِيُّ، وَبَعْدَهُمُ الْحَافِظُ الدِّمِيْطِيُّ، وَبَعْدَهُ السَّبْكِ، وَبَعْدَهُ الْعِرَاقِيُّ⁵¹، وَابْنُ حَجَرٍ⁵²، وَالسِّيُوطِيُّ⁵³، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ.
- قلت (الباحث): والأمر فيه بعض اللبس فنص عبارة ابن الصلاح هي: (إِذَا وَجَدْنَا فِيمَا يُرْوَى مِنْ أَجْزَاءِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا حَدِيثًا صَحِيحَ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ نَجِدْهُ فِي أَحَدٍ الصَّحِيحِينَ، وَلَا مَنْصُوصًا عَلَى صِحَّتِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَشْهُورَةِ، فَإِنَّا لَا نَتَخَاسَرُ عَلَى جُزْمِ الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ، فَقَدْ تَعَدَّرَ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الْإِسْتِقْلَالُ بِإِذْرَاكِ الصَّحِيحِ بِمُجَرَّدِ اعْتِبَارِ الْأَسَانِيدِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ إِسْنَادٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا وَجَدُ فِي رِجَالِهِ مَنْ اعْتَمَدَ فِي رِوَايَتِهِ عَلَى مَا فِي كِتَابِهِ، عَرِيًّا عَمَّا يُشْتَرَطُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْحِفْظِ وَالصَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ. قَالَ الْأَمْرُ إِذَا - فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ

46 الشَّهْرُورِيُّ، المَقْدَمَةُ، ج 1، ص 10.

47 الزُّرْكَشِيُّ، النُّكْتِ، ج 1، ص 129 - 130.

48 الشَّهْرُورِيُّ، المَقْدَمَةُ، ج 1، ص 10.

49 الزُّرْكَشِيُّ، النُّكْتِ، ج 1، ص 140.

50 الزُّرْكَشِيُّ، النُّكْتِ، ج 1، ص 158.

51 الْعِرَاقِيُّ، التَّقْيِيدُ وَالْإِبْضَاحُ، ج 1، ص 23.

52 الْعَسْقَلَانِيُّ، النُّكْتِ، ص 56.

53 السِّيُوطِيُّ، تَدْرِيبُ الرَّاوِي، ص 126، ص 127.

وَالْحَسَن - إِلَى الْإِعْتِمَادِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ فِي تَصَانِيفِهِمُ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَشْهُورَةِ، الَّتِي يُؤْمَنُ فِيهَا - لِشَهْرَتِهَا - مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّخْرِيفِ، وَصَارَ مُعْظَمُ الْمُقْصُودِ بِمَا يُتَدَاوَلُ مِنَ الْأَسَانِيدِ خَارِجًا عَنْ ذَلِكَ إِنْقَاءَ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ الَّتِي خُصِّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ، زَادَهَا اللَّهُ تَعَالَى شَرْفًا، آمِينَ⁵⁴.

والناظر إلى كلام ابن الصلاح يفهم منه: إِنَّ العلماء في عصره يعتمدون الكتب، ولا يدرك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، والذي قصده ابن الصلاح: الصحيح لذاته؛ لأنه لو وصل إلى مرتبة الصحيح بنفسه لعلمه المتقدمون، ولكن انضمام القرائن للحديث الحسن ترفعه إلى الصحيح لغيره، وكذلك ترفع الضعيف إلى الحسن لغيره، فالذي منعه ابن الصلاح هو الصحيح لذاته والله أعلم⁵⁵.

الفوائد المستقلة:

أَمَّا فِي بَابِ الْفَوَائِدِ وَذِكْرُهَا فَقَدْ ذَكَرَ الزَّرْكَشِيُّ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ فَائِدَةً تَوَزَعَتْ وَتَنَوَّعَتْ فِي كِتَابِهِ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَاللُّغَةِ، وَذَلِكَ لِتَبَحُّرِهِ فِي شَتَّى الْعُلُومِ، وَكَانَ يَنْصُرُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ (فائدة)؛ وَمِنَ الْمَنَاجِزِ عَلَى الْفَوَائِدِ فِي كِتَابِهِ:

1 - قَالَ الزَّرْكَشِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ): (لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِعَدَدِ مَا فِي كِتَابِ مُسْلِمَ وَذَكَرَ فِي الْقُطْعَةِ الَّتِي لَهُ عَلَى مُسْلِمَ أَنَّ فِيهِ أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ أَصُولُ دُونَ الْمَكْرَرِ كَمَا ذَكَرَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَبِهِ حِزْمُ النَّوَوِيِّ فِي تَقْرِيهِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَّتَهُ بِالْمَكْرَرِ وَهُوَ يَزِيدُ عَلَى الْبُخَارِيِّ لِكَثْرَةِ طَرَفِهِ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ يُقَالُ هُوَ إِثْنَا عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ، وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْمِيَانَشِيُّ: اشْتَمَلَ كِتَابُ مُسْلِمَ عَلَى ثَمَانِيَةِ آلَافِ حَدِيثٍ وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ، وَأَمَّا كِتَابُ أَبِي دَاوُدَ فَفِيهِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَثَمَانِيَّةٌ حَدِيثٍ⁵⁶).

2 - وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَقَعَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِهِمْ: الْجَيِّدُ، كَالْتَرْمِذِيِّ فِي الطَّبِّ مِنْ (جَامِعِهِ) وَمُؤَرَّاهُ: الصَّحِيحُ: وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ بَشَرَ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَيْسَ جُودَةُ الْحَدِيثِ قَرِبَ الْإِسْنَادِ [بَلْ] جُودَةُ الْحَدِيثِ صِحَّةُ الرَّجَالِ، ذَكَرَهُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ فِي (أَدَبِ الْإِسْتِمْلَاءِ)، وَيَقَعُ فِي عِبَارَتِهِمُ الثَّابِتُ وَيَكْثُرُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ ابْنِ الْمُنْذَرِ، وَهَلْ يَسْتَلْزَمُ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ؟ يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَخَرَّجَ فِيهِ خِلَافٌ مِنْ خِلَافِ الْمُفَقِّهَاءِ أَنَّ الْقَاضِيَّ لَوْ قَالَ: ثَبَّتَ عِنْدِي بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ كَذَا، هَلْ يَكُونُ حُكْمًا مِنْهُ وَجْهَانِ: أَفَرِحِمَا نَعَمْ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ تَحْقِيقِ الشَّيْءِ جُزْمًا، وَأَصْحَبُهُمَا لَا لِأَنَّ الْحُكْمَ هُوَ الْإِلْزَامُ وَالثَّبُوتُ لَيْسَ بِالْإِلْزَامِ⁵⁷).

3 - وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فائدة: أَكْثَرَ مَا تَرَوَى الْمَرَاثِيلَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، وَمِنْ أَهْلِ مَكَّةَ عَنْ غَطَاءَ بْنِ أَبِي رِجَاحٍ، وَمِنْ أَهْلِ مِصْرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي

54 الشهرورزي، المقدمة، ص 17.

55 وهذا مما استفدته من بعض الأساتذة جزاءه الله كل خير.

56 الزركشي، النكت، ج 1، ص 190-191.

57 المصدر السابق، ج 1، ص 382.

هلال، ومن أهل الشام عن مكحول، ومن أهل البصرة عن الحسن البصري، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي⁵⁸.

4 - وقال: (فائدة: تقدم أن التدليس من أهل الحجاز قليل جداً، وكثير ذلك من أهل الكوفة، قال أبو عمر: التدليس في محدثي أهل الكوفة كثير، قال يزيد بن هارون: لم أر أحداً من أهل الكوفة إلا وهو مُدلسٌ إلا مسعراً وشريكاً، وقال الحاكيم: أهل الكوفة منهم من دلس ومنهم من لم يدلس وقد دلس أكثرهم)⁵⁹.

قلت (الباحث): وتمييز الزركشي رحمه الله عند الانتهاء من باب التدليس بأنه ذكر أسماء من وصِف بالتدليس فقال: (قد رأيت أن أسرد بعض أسماء من نسب إلى التدليس فأقول منهم...) ⁶⁰ ثم عدّد سبعة وخمسين راوياً وهذا ما انفرد به.

وهكذا يذكر الزركشي الفوائد والناظر إلى الفوائد في (نكته) يجدها متنوعة بين الحديث واللغة والفقه، وغيرها وما ذاك إلا لسعة علم وإطلاع الزركشي رحمه الله رحمة واسعة وأجل مثوبته.

المبحث الثاني: مقارنة بين منهج الزركشي وبين منهج ابن حجر في النكت.

المطلب الأول: منهج الزركشي بشكل عام.

وبعد هذا التطواف في منهج الزركشي - رحمه الله - في نكته على مقدمة ابن الصلاح، رأينا أن الزركشي كان منهجه مختلف بعض الشيء عن غيره من اعتنوا بمقدمة ابن الصلاح، وما ذاك إلا لسعة علمه واهتمامه بالعلوم الأخرى، وخاصة علم الأصول والفقه والتفسير والحديث وما يتبعها من علوم، كعلم المصطلح وعلوم القرآن وغيرها من العلوم المختلفة التي ترك فيها أثراً، أما منهجية الزركشي في النكت فيمكن إجمالها بما يأتي:

ذكر الزركشي في المقدمة بأنه سيعتني ببعض الأمور منها:

- 1 - خلّ ما يُعتقد.
- 2- بيان قيود واحترازات في الرسوم.
- 3- التعرض لتتمات الأمور.
- 4- اعتراضات وأسئلة لا بُدّ منها.
- 5- ما هو الأصح في أمور أطلقها.
- 6- أمور مستقلة هي بالذكر أهمّ مما ذكر.

ثم عبّ بعدها بقوله: (وقصدت بذلك الرجوع إليه عند أوقات درسي ومراجعتي لنفسي)⁶¹.

نرى الزركشي رحمه الله أنه يهتم ببيان المصطلحات وكلام ابن الصلاح، ثم يذكر نكته كفوائد بعد كل فقرة ويعلق عليها إن احتيج لذلك، ثم يذكر بعض الاعتراضات التي اعترضت

⁵⁸ المصدر السابق، ج 1، ص 510.

⁵⁹ المصدر السابق، ج 1، ص 114.

⁶⁰ المصدر السابق، ج 2، ص 114-129.

⁶¹ الزركشي، النكت، ج 1 - ص 11.

وقيلت على ابن الصلاح، فإمّا أن يردّ عليها ويؤيد ابن الصلاح بقوله، وإمّا أن يخالفه بالرأي كما رأينا بترجيحاته لذلك ببعض الأمور.

وبعدها إن وجد ابن الصلاح يذكر مذاهب في أمرٍ ما ولم يرحح بينها أو يخصّص يقوم الزركشي بذكر المقيّد والراجح بين تلك المذاهب المذكورة، ويقوم بالترجيح بعد ذكر كل من قال بالمذاهب المذكورة من العلماء الكبار، ثم يقوم هو بالترجيح بناءً على الأدلة والراجح في نظره، ثم يذكر الفوائد والنكت على تلك العلوم، أو ما فات المصنف من أشياء مهمة، كعدد أحاديث صحيح مسلم، أو أقسام التدليس التي أغفلها ابن الصلاح.

والمطلّع على تعقّبات الزركشي يجده عالمًا اشتغل بشئ العلوم، وتميّز عن باقي العلماء بنكته على (مقدمة ابن الصلاح) بأمور لم يتعرض لذكرها غيره في الأغلب، خاصّة الفوائد والنكت، وهو لم يقصد جمع كل الاعتراضات وما قيل حول المقدمة إلا المهمّ منها وما لها وجه.

والناظر إلى نكته يجده قد وقف عند النوع الثامن والعشرين من علوم الحديث التي ذكرها ابن الصلاح في المقدمة ألا وهو: (معرفة آداب طالب الحديث)⁶²، وكان هذا النوع آخر نوع تكلم عليه في النكت ولم يذكر شيئاً بعده، ولا نعلم السبب في ذلك، هل هو اكتفى بذلك؟ أم وافته المنية عند هذا النوع؟ أم كان الزمان والضياع وتلف المخطوط السبب في ذلك؟.

ولم أجد من تحدث عن ذلك من أهل التاريخ، ولا من المحقّقين - والله أعلم - والموجود من مخطوطته في دمشق ما أثبتناه إلى النوع الثامن والعشرين.

المطلب الثاني: منهج ابن حجر بشكل عام في نكته على (مقدمة ابن الصلاح).

عرف ابن حجر بقوته وجلالته في علم الحديث وتبحره، حتى أنه كان يقال عنه (شيخ الإسلام)، وهذا ما كان يطلّقه عليه السيوطي، وما ذلك إلا لعلمه وتبحره في العلوم، ولكنه برع وساد في علم الحديث وعلم المصطلح.

أمّا منهجه⁶³ في النكت فنأخذه بشكل عام للمقارنة بينه وبين الزركشي رحمهما الله تعالى:

أمّا ابن حجر رحمه الله فقد ذكر في كتابه (النكت على ابن الصلاح) نكتاً وتعليقات على ابن الصلاح في (مقدمته) وعلى شيخه العراقي في (التقييد والإيضاح)، فقد اختلف عن الزركشي بذلك، وكان منهجه في نكته يمتاز بالنقد والتمحيص بشكل واسع، فهو يتبع الحق بالأدلة ويكبره، وامتناز ابن حجر بتقصّي الأقوال في المسائل المختلف فيها ويطيّل النفس في عرض الأدلة ومناقشتها، ثم يبين رأيه في المسألة دون تحيز، فمثلاً: عند حديثه عن (العلل) أطال النقاش في حديث كفارة المجلس وتقصّي طرقه وأقوال العلماء في ذلك الحديث.

⁶² الزركشي، النكت، ج3 - ص 662.

⁶³ وقد ذكرت هنا تلخيص منهجه من كلام الباحث (ربيع بن هادي المدخلي)، وما ذاك إلا لأنّ الباحث كان كتاب النكت محلّ بحثه ودراسته في رسالة الدكتوراه فلزم الرجوع إلى جهده والإشادة به، وكذا لأنّ صلب بحثنا هو منهج الزركشي في النكت.

بل وخالف كبار العلماء كأبي حاتم وغيره رحمهم الله تعالى، وما ذلك إلا بالأدلة وسوقها في ذلك المقام، فنرى أنه يتقصى المسائل من شتى فروعها ونواحيها، ويناقشها ثم يُدلي بدلوها في تلك المسائل.

ومن منهجه ذكر الاعتراضات التي ذكرت على ابن الصلاح ثم يناقشها، فإما أن يُرجح قول ابن الصلاح، وإما أن يقبل قول المعترض أتباعاً للأدلة والمناقشة وما ذلك إلا أتباعاً للحق وأهله.

ومن منهجه: ذكر أمور لم يذكرها ابن الصلاح، أو التنبيه على أمور استعصت على غيره ولم يذكرها أحد من العلماء، كشرط أبي داود في (السنن) والإحتجاج بأحاديثه المسكوت عليها في (سننه)، وكذا تحسين الترمذي، وشرط النسائي وهل هو متشدد أم متساهل؟ وغيرها من الأمور.

ومن منهجه الرجوع إلى المصادر الأصلية والأخذ منها مباشرة والعزو إليها غالباً، وأحياناً يذكر الأبواب في تلك الكتب، ويحاسب غيره إذا خرج عن ذلك المنهج الأصيل، فمثلاً عندما نقل ابن الصلاح إجماع أئمة النقل على قبول الإسناد المعنعن، فنقله ابن الصلاح عن أبي عمرو والداني، فقال ابن حجر معلّقاً على ابن الصلاح: (إنما أخذه الداني من كلام الحاكم ولا شك أن نقله عن الحاكم أولى)⁶⁴.

ومن منهجه: ضبط التعاريف وتحريرها بحيث يطمئن إلى سلامتها، وما ذلك إلا اشتغاله بالعلم وعلم المصطلح خاصة، فهو دائم البحث والكتابة وله باع طويل في التأليف ووضع الاصطلاحات، فإن وجد كلاماً غير مستقيم أو فيه انتقادات، حرّر ذلك وضبطه، وكان ظاهراً عليه العزو إلى مصنفاته الأخرى إن احتيج إلى ذلك، فينقل من مصنفاته أو يُحيل عليه، وفي ثنايا كلامه كان يُفرد نكته وملاحظاته - رحمه الله - وهذا منهجه بشكل عام في النكت وبلغت نكته 129 نكته⁶⁵.

المطلب الثالث : مقارنة بين منهج الزركشي ومنهج ابن حجر في نكتهما.

بعد النظر في منهجي الزركشي وابن حجر في النكت، رأينا أن العالمين قد اشتركا في أمور عدة واختلفا في بعضها، وكل ذلك يرجع إلى عدة أسباب؛ ومن هذه الأسباب:

أولاً: إن المادة واحدة؛ فكيلاً العالمين كانت نكته على (مقدمة ابن الصلاح).

ثانياً: موضوع الكتابين واحد، ألا وهو علم مصطلح الحديث، من المعلوم أن علم المصطلح ومؤلفاته وعلماءه معروفين، فمن أراد أن يؤلف أو يبحث في مسألة من مصطلح الحديث فمصادرها معروفة، فلن يتعدّد أمّهات وأصول هذا العلم كمؤلفات الحاكم والبغدادى وابن الصلاح ومن تبع مقدمته واشتغل بها

⁶⁴ العسقلاني، النكت، ج1، ص175.

⁶⁵ العسقلاني، النكت، ج1- ص55، وهذه النكت استقصاها محقق الكتاب في رسالته حول ابن حجر ونكته، المدخلي.

ثالثاً: إنَّ العالمَيْن قد توقف كلاهما عند الاعتراضات التي وُجِعت إلى ابن الصلاح (مقدمته)، ومعلوم أنَّ العلماء الذين تكلموا على المقدمة بين مؤيد ومعارض في بعض الأمور، معدودون، وكتبهم معلومة لدى أهل العلم، معظمها اشتركت في مناقشة الاعتراضات على المقدمة.

رابعاً: ومَّا جعل العالمَيْن يشتركان في بعض الأمور سبباً اطلاع العالمَيْن، وتبحُّرهما في العلوم، وجلالتهما بين العلماء، فمن ينظر إلى مؤلفات الزركشي ومؤلفات ابن حجر، يجدهما عالمَيْن جليلَيْن قد افنيا عمرهما في طلب العلم ونشره، خاصة علم الحديث.

خامساً: قرب الزمان بينهما مع سبق الزركشي، فالزركشي ت794هـ، وابن حجر ت852هـ، فكلاهما كان في الحِقبة نفسها - تقريباً - من الزمن، والكتب المؤلفَة في ذلك العلم والمصادر نفسها، فالناظر إلى مصادرهما يجدهما متشابهة.

سادساً: كلاهما لم يُتمَّ مناقشة وتنكيث (المقدمة) كاملة في أبوابها وفصولها، فالزركشي توقف عند النوع الثامن والعشرين، وابن حجر توقف عند النوع الثاني والعشرين.

أما الاختلاف في المنهج بين الزركشي وابن حجر رحمهما الله تعالى:

أولاً: اعتنى الزركشي باللغة وضبط الأسماء أكثر من اعتناء ابن حجر، وما ذلك إلا لاعتناء الزركشي بعلم اللغة وغيرها، وربما سبب ذلك انشغاله بالتفسير وعلوم القرآن والفقه وأصوله، وكان هذا ظاهراً في كتاباته الأخرى رحمهم الله جميعاً.

ثانياً: من حيث مناقشة المسائل وتمحيصها؛ كانت مناقشة ابن حجر للمسائل وتمحيصها وبيان غموضها والراجح منها وشخصيته العلمية ظاهرة أكثر من شخصيته الزركشي، فالناظر إلى مناقشته في المسائل يجده عالماً متبحراً في علمه، وذلك عائد إلى اشتغاله في علم الحديث في أغلب حياته والتصنيف فيه.

فمن المعلوم أنَّ ابن حجر كان عالماً جليلاً في علم الحديث، لا يُشَقُّ له غبار، ولم يشتغل بغير علم الحديث، أما الزركشي فكانت له جهود أخرى في بعض العلوم كالتفسير وعلومه والفقه وأصوله، أما ابن حجر فقد اشتغل بعلم الحديث وعلومه الأخرى، ومن هنا برع لتفَرُّغه لهذا العلم.

ثالثاً: من حيث عدد النكت؛ كان نكت ابن حجر أكثر من نكت الزركشي في العدد، فالزركشي ذكر بين عشرين والثلاثين، أما ابن حجر فقد ذكر أكثر من مائة نكتة وفائدة.

رابعاً: اختلف ابن حجر عن الزركشي في مؤلفاته الأخرى في علم الحديث، وعزَّوه إلى تلك المؤلفات في بعض المسائل، أما الزركشي فقد كان يعزو (إذا احتاج إلى ذلك) إلى مؤلفات غيره من العلماء في علم الحديث.

خامساً: من حيث المصادر؛ مصادر الزركشي كانت متنوعة أكثر من مصادر ابن حجر، فالناظر إلى استدلال الزركشي في بعض الأمور يجده يستدل من كتب اللغة والتاريخ والفقه والعقيدة وغيرها من العلوم، أما ابن حجر فقد غلبت عليه كتب الحديث وعلومه، (وهذا ظاهر كما رأينا).

سادساً: اختلف ابن حجر عن الزركشي في نكته؛ إنَّ نكته كانت موجهة إلى ابن الصلاح وشيخه العراقي في كتابه (التقييد والايضاح)، أمَّا الزركشي فقد كانت نكته موجهة لابن الصلاح وحده.

سابعاً: سبب التأليف؛ كان سبب تأليف الزركشي لنكته الرجوع إليها عند مطالعته وتدريسها، أمَّا ابن حجر فقد كانت تكميلاً وبياناً للمقدمة وذلك عندما كان يقرأها بين يدي شيخه العراقي، فعندما كان يقرأ أمام شيخه ربما خطر في ذهنه خاطر فيسجله في هامش كُرَّاسته حتَّى استقر أمره بكتابة تلك الخواطر لنشر الفائدة وبيانه ونشره للناس من جهة نظره رحمهم الله جميعاً.

ثامناً: الابتكار وإضافة العلوم الجديدة؛ ذكر الزركشي بعض الأمور المبتكرة منه، كالأمثال النبوية التي لم يقلها أحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم، وكاستقصائه أسماء المدلسين وذكرهم في كتابه.

تاسعاً: دَمَجُ النُّكَبَاتِ دُونَ عُنْوَانٍ: فابن حجر كان يدمج النكات في بعضها دون تفصيل أو تبويب، بخلاف الزركشي الذي كان يضع عنواناً مستقلاً للفائدة ويبينها. وأخيراً نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد، فما أصبنا فمن الله وتوفيقه، وما أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، وأسأل الله العظيم أن يجزي علماءنا كل خير لما قدَّموه من علم، ووقت حتى أَفْنَوْا أعمارهم في سبيل الذب عن سَنَةِ نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربَّ العالمين.

الخاتمة وأهم النتائج:

من هنا نرى أنَّ قُوَّةَ وِجَالَةِ الْعَالِمَيْنِ ظَهَرَتْ فِي نَكْتَهُمَا، لَكِنَّ ابْنَ حَجَرَ كَانَ صَاحِبَ الْأَمْرِ وَقَائِدَهُ فِي عِلْمِ الْمَصْطَلَحِ، فَهُوَ أَجَادُ وَأَفَادَ، وَمَنْ يَقْرَأُ نَكْتَهُ لَا يَسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قَبْلِهِ، أَمَّا الزُّرْكَشِيُّ فَقَدْ كَانَ لَهُ بَاعٌ فِي اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعِلْمِ الَّتِي صَنَّفَ فِيهَا، وَلَكِنْ نَكَتُ ابْنَ حَجَرَ أَوْعَبَ وَأَجْمَعَ فِي عِلْمِ الْمَصْطَلَحِ وَالْحَدِيثِ بِشَكْلِ أَعْمَقٍ وَأَكْثَرَ دَرَسَةً، وَخَاصَّةً فِي سَوِّقِهِ لِلْإِسْتِشْهَادَاتِ وَطَرَقِ الرِّوَايَاتِ مِنَ الْأَدْلَةِ، وَنَخْلَصُ إِلَى النَّتَائِجِ الْآتِيَةِ:

1. اختلف الزركشي عن غيره فيمن كتب في بيان ضبط الأسماء في كتابه وبيان الراجح في ضبطها، ثم بيان المعاني اللغوية لما قد يُلتبس فهمه.
2. زاد الزركشي أبواباً في علم المصطلح استقلاً عن ابن الصلاح وابن حجر؛

منها:

- الأول: من لم يرو إلا عن شخص واحد.
- الثاني: رواية الصحابة عن بعضهم البعض.
- الثالث: رواية الصحابة عن التابعين.
- الرابع: رواية التابعين بعضهم عن بعض.
- الخامس: معرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه بلدٍ أو إقليم.
- السادس: معرفة أسباب الحديث.

3. كان الزركشي يذكر في نكته اللغة والحديث والفقه والأدب، فكان كتابه أشبه بموسوعة عامة.
4. تنوّعت فوائد الزركشي التي ذكرها إلى فوائد حديثة أو لغوية أو فقهية.
5. لم يستوعب الزركشي كل أبواب المقدمة لابن الصلاح في شرحها والوقوف عليها.
6. ذكر الزركشي بعض الأمور المبتكرة وهي مما انفرد بها عن غيره في كتابه مثل: الأمثال النبوية، وأسماء المدلسين.
- قائمة المصادر والمراجع:**
 - 1- أبجد العلوم - صديق حسن القنوجي - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ط 1978م.
 - 2- الأعلام - خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - ط الخامسة عشر - 2002م.
 - 3- الاقتراح في بيان الاصطلاح - تقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ثانية - 1427 هـ - 2006م.
 - 4- تدريب الراوي - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - دار إحياء التراث - بيروت - ط أولى - 1421 هـ - 2001م.
 - 5- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أحمد بن علي العسقلاني، دار المنار، الأردن، د.ط، د.ت.
 - 6- التعريفات - علي بن محمد بن علي الجرجاني - دار الكتاب العربي - بيروت - ط أولى - 1405 هـ.
 - 7- التقييد والإيضاح - زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي - دار الفكر - بيروت - ط أولى - 1389 هـ - 1970م.
 - 8- توضيح الأفكار - محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - د.ط - د.ت.
 - 9- السنن - أحمد بن شعيب النسائي - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط ثانية - 1406 هـ - 1986م.
 - 10- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى، 1421 هـ - 2001م.
 - 11- السنن - سليمان بن الأشعث السجستاني - دار الفكر - بيروت - د.ط - د.ت.
 - 12- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - عبد الحي بن عماد الحنبلي - مكتبة القدسي - القاهرة 1305 هـ.
 - 13- شرح التبصرة والتذكرة - زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - 1423 هـ - 2002م.

- 14- صحيح ابن حبان- محمد بن حبان بن أحمد البستي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ثانية 1414 هـ - 1993 م.
- 15- صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري - دار ابن كثير - بيروت ط الثالثة - 1407 هـ - 1987 م.
- 16- صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج النيسابوري - دار إحياء التراث العربي - بيروت - د.ط - د.ت.
- 17- صيانة صحيح مسلم - أبو عمر بن عثمان ابن الصلاح الشهرزوري - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - 2003 م - 1424 هـ.
- 18- طبقات المفسرين - أحمد بن محمد الأندروي - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ط أولى - 1997 م.
- 19- لسان العرب - محمد بن مكرم بن منظور - دار صادر - بيروت - ط أولى - د.ت.
- 20- المستدرک علی الصحیحین - محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري - دار الكتب العلمية - بيروت - ط أولى - 1411 هـ - 1990 م.
- 21- المسند - أحمد بن حنبل الشيباني - مؤسسة قرطبة - القاهرة - د.ط - د.ت.
- 22- المسند- سليمان بن داود بن الجارود- هجر للطباعة والنشر- ط أولى، 1999 م.
- 23- المعجم الكبير - سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني - مكتبة العلوم والحكم - الموصل - ط ثانية - 1404 هـ - 1983 م.
- 24- معرفة علوم الحديث - محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ثانية - 1397 هـ - 1977 م.
- 25- مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث)- أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري - مكتبة الفارابي - د.ت - ط أولى - 1984 م.
- 26- المقنع في علوم الحديث - سراج الدين عمر بن علي الأنصاري- دار فواز للنشر - السعودية - ط أولى - 1413 هـ.
- 27- النكت على كتاب ابن الصلاح - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - الجامعة الإسلامية المدينة المنورة - ط أولى - 1404 هـ - 1984 م.
- 28- النكت - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ط - د.ت.
- 29- النكت على ابن الصلاح - بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي - مكتبة أضواء السلف - الرياض - ط أولى - 1419 هـ - 1989 م.

Kaynakça

- Ahmed b. Hanbel eş-Şeybânî, *el-Müsned*, Müessesetü Kurtuba, Kahire trz.
- Buhârî, Muhammed b. İsmail, *Sahîhu'l-Buhârî*, Daru İbn Kesîr, Beyrut 1987.
- Curcânî, Ali b. Muhammed b. Ali, *et-Ta'rîfât*, Daru'l-Kitabi'l-Arabî, Beyrut 1405.
- Ednervî, Ahmed b. Muhammed, *Tabakâtü'l-Müfessirîn*, Mektebetü'l-'Ulûmi ve'l-Hikem, Medine 1997.
- Hâkim, Muhammed b. Abdillâh Ebû Abdillâh en-Nîsâbü'rî, *el-Müstedrek 'ala Sahîhayn*, Darü'l-Kütübî'l-İlmiyye, Beyrut 1990.
- _____, *Ma'rifetu 'Ulûmi'l-Hadis*, Darü'l-Kütübî'l-İlmiyye, Beyrut 1977.
- Irâkî, Zeynüddin Abdurrahim b. El-Hasan, *et-Takyîd ve'l-İdâh*, Darü'l-Fikr, Beyrut 1389.
- _____, *Şerhü't-Tabsira ve't-Tezkire*, Darü'l-Kütübî'l-İlmiyye, Beyrut 2002.
- İbn Dakîkî'l-İd, Takiyyuddin b. Muhammed b. Ali, *el-İktirah fî Beyani'l-Istilah*, Darü'l-Kütübî'l-İlmiyye, Beyrut 2006.
- İbn Hacer, Ahmed b. Ali el-'Askalânî, *en-Nüket 'ala Kitabi İbni's-Salah*, el-Câmi'atü'l-İslamiyye, Medine 1984.
- _____, *en-Nüket*, Darü'l-Kütübî'l-İlmiyye, Beyrut trz.
- İbn Manzûr, Muhammed b. Mükrim, *Lisânu'l-Arab*, Daru Sâdır, Beyrut trz.
- İbnü's-Salah, Ebû Amr b. Osman eş-Şehrezorî, *Siyânetü Sahîhi Müslim*, Darü'l-Kütübî'l-İlmiyye, Beyrut 2003.
- _____, *Mukaddimetu İbni's-Salah*, Mektebetü'l-Gurâbî yrz. 1984.
- İbn'ül-İmâd, Abdulhay el-Hanbelî, *Şezerâtü'z-Zeheb fî Ahbâri Men Zeheb*, Mektebetü'l-Kudsî, Kahire 1305.
- İbnü'l-Cârûd, Süleyman b. Davûd, *el-Müsned*, Hecer li't-Tibâ'a ve'n-Neşr, yrz. 1999.
- Kanûcî, Sadîk Hüseyin, *Ebcedü'l-Ulûm*, Darü'l-Kütübî'l-İlmiyye, Beyrut 1978.

Müslim, İbn Hacca en-Nisâbü'rî, *Sahîhu Müslim*, Daru İhyai't-Turasi'l-Arabî, Beyrut trz.

Nesâî, Ahmed b. Şuayb, *es-Sünen*, Mektebetü'l-Matbe'ati'l-İslamiyye, Halep 1986.

_____, *es-Sünenü'l-Kübrâ*, Müessesetü'r-Risâle, Beyrut 2001.

San'ânî, Muhammed b. İsmail el-Emir, *Tavdîhü'l-Efkâr*, el-Mektebetü's-Selefiyye, Medine trz.

Sicistânî, Süleyman b. el-Eş'as, *es-Sünen*, Darü'l-Fikr, Beyrut trz.

Sirâcü'l-Hadis, Ömer b. Ali el-Ensârî, *el-Mukni' fî 'Ulûmi'l-Hadis*, Daru Fevvâz li'n-Neşr, Suudi Arabistan 1413.

Suyûtî, Celalüddin Abdurrahman b. Ebî Bekir, *Tedrîbu'r-Râvî*, Daru İhyai't-Turas, Beyrut 2001.

Tabarânî, Süleyman b. Ahmed b. Eyyub Ebü'l-Kâsım, *el-Mu'cemü'l-Kebîr*, Mektebetü'l-'Ulûm ve'l-Hikem, Musul 1983.

Zerkeşî, Bedrüddin Muhammed b. Abdillâh, *en-Nüket 'ala İbni's-Salah*, Mektebetü Advâi's-Selef, Riyad 1989.

Ziriklî, Hayruddin, *el-A'lâm*, Darü'l-İlm li'l-Melayîn, Beyrut 2002.